

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي امتلكت صيتا كبيرا على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، ونظرا لحجم الانجازات الكبيرة التي استطاعت تحقيقها والوظائف التي استطاعت أن تؤديها، إلا انه ورغم هذا النجاح لم يبرز تطور كبير على طبيعة الدولة ومركزها ومكانتها الإقليمية أو الدولية.

فعلى الصعيد الإقليمي لطالما شكلت الجزائر الجزء المركزي الذي تدور حوله رحي الأحداث في المغرب العربي، ونتيجة لهذا كان الإقليم المغربي أولى اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية، إن لم نقل محورها المركزي حتى في الفترات التي كان الاهتمام يحمل بعدا عالميا، أو كان ذا بعد داخلي وهذا نظرا لأهمية المغرب العربي باعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ منه.

الأمر الذي استدعى من صانع السياسة الخارجية الجزائرية أن يبذل قصارى جهده في أن تكون السياسة الخارجية الجزائرية متوافقة والعديد من الارتباطات أهمها مبادئ السلم والتعاون ومقتضيات المصلحة الوطنية خصوصا في ظل دولة علاقتها بسلب السيادة غير بعيدة الأمد.

وتأسيسا على المنطلقات السالفة الذكر تم طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

1- الإشكالية: تقتضي إدارة سياسة خارجية لدولة ما اتجاه إقليمها - دول الجوار- سواء كانت هذه السياسة ذات مضمون تعاوني أو صراعي مراعاة مقتضيات عديدة (داخلية، خارجية، تاريخية وقيمية)، وارتباطات شائكة من أهداف أولويات وآليات تؤدي في النهاية إلى بناء إستراتيجية وطنية تحدد كل المتطلبات وتبني على أساسها المرتكزات، فما مدى مراعاة هذه القواعد في صياغة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إقليمها المغربي؟.

2- الأسئلة الفرعية: وكتوضيح للإشكالية تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة تتمثل فيمايلي:

- 1- كيف تصنع السياسة الخارجية للجزائر تجاه دول إقليمها المغربي؟.
- 2- ما مدى نجاعة إستراتيجية التعاون الثنائي التي تبنتها الجزائر كوسيلة لبناء مغرب عربي موحد؟.
- 3- ما حجم الارتباط بين ما هو متاح للدولة من إمكانيات الدولة وسياستها الخارجية؟.
- 4- ما هي مصادر تصورات وادراكات صانع السياسة الخارجية الجزائرية حول الأدوار التي تؤديها الجزائر على المستوى المغربي؟.

5- ما طبيعة الظروف التي نشأ وتكون فيها تصور أو إدراك صانع السياسة الخارجية حول أدوار الجزائر على المستوى الخارجي؟.

6- ما مدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟.

3- الفرضيات: ولما كانت معالجة الإشكالية والإجابة عن التساؤلات تقتضي بناء منهجية احتمالية تبنى على طرح فرضيات علمية فانه تم طرح الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة بين متغيرين البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية الجزائرية وأداء الجزائر على الصعيد المغربي فالتفاعل الشخصي لصانع السياسة الخارجية (الرئيس بوتفليقة) مع أهم المحطات في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية يعطي صورة نفسية مسبقة على طبيعة التعامل مع القضايا والأحداث المطروحة.

2- هناك علاقة بين متغيرين هما الرواسب التاريخية وأداء السياسة الخارجية فالماضي المشترك للجزائر مع دول المغرب العربي والحساسيات المتعلقة بتفاعل الأنظمة السياسية يحتلان حيز كبير في بناء إدراك صانع السياسة الخارجية الجزائرية.

3- هناك علاقة بين المتغيرين إدراك المصلحة الوطنية وصياغة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي فكلما كان الإدراك خاضعا لمنطق تشاركي كان أداء الجزائر في المغرب العربي مكرسا لمنظومة مستقبلية تؤسس لفعالية إقليمية للجزائر.

4- مجالات الدراسة :

أ- **المجال الزمني:** أفرزت مرحلة ما بعد الأزمة الأمنية تغيرات عديدة هيكلية وبنوية في المنظومة التي تحكم وتحدد توجهات الدولة الجزائرية، لارتباطها الكبير بالتطورات التي كانت جارية على الصعيد العالمي والإقليمي والداخلي هذا ما أدى إلى البحث في الفترة ما بين 1999 - 2009 والمرتبطة بعهدتي الرئيس بوتفليقة نتيجة التصور الواحد والوحيد الذي سيرت به السياسة الوطنية في جميع المجالات، ولما للسياسة الخارجية من أهمية والتي أخذت الجزء الأكبر منها.

ب- **المجال المكاني:** إن الموقع الاستراتيجي للجزائر في الإقليم المغربي باعتبارها منطقة القلب المركزية فيه أعطى لها من الأهمية ما يؤهلها للعب دور إقليمي كبير، لا ينحصر فقط حول المنطقة بل يمتد إلى مجالات أوسع إلا انه مرتبط بالمنطقة المغرب العربي بشكل كبير، لذا فاختيار منطقة المغرب العربي اقتضته تصورات مرتبطة أساسا بمنطق جيواستراتيجي يأخذ بالمجال المغربي الحيز المكاني الأهم في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية.

5- أهداف الدراسة :

1- يعتبر موضوع السياسة الخارجية من الأهمية بمكان أن يتقيد بالضوابط العلمية نظراً لتشعب الأفكار حوله وعدم ثبات الوضع الدولي، إلا أن الاهتمام بالسياسة الخارجية الجزائرية لم يأخذ حقه الكافي من البحث والتأليف، هذا وإن كان مرتبطاً بأسباب عديدة إلا أنها لم تكن تمنع من الذهاب قدماً ولو في سبيل التراكم المعرفي الذي يتيح للباحث التحكم في أبعاد الموضوع.

2- خلقت التطورات المتسارعة في مجال البحث في ميدان السياسة الخارجية وتسخير الدول لمراكز بحوث خاصة ومعاهد متعددة الاختصاصات، أهمية علمية كبيرة للسياسة الخارجية بحيث أصبح صانع السياسة الخارجية يعتمد بشكل أو بآخر على ما تتيحه هذه المراكز والمعاهد من بحوث وتقارير لذا ومن خلال دراستنا هذه نسعى جاهدين لتقديم تصور علمي حول صناعة وأداء السياسة الخارجية.

6- المنهج وأسلوب جمع البيانات:

المنهج: تقوم الدراسة العلمية للسياسة الخارجية على المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسر أغوارها، ومن المناهج التي كثر استخدامها وثبتت نجاعتها في الحقل منهج دراسة الحالة الذي نعتمده في دراستنا هذه كمنهج تحليلي يمكن من ضبط منهجي للدراسة.

ارتبط منهج دراسة الحالة في دراسة السياسة الخارجية بالتصور القائم على اعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد، وبالتالي فدراسة الفواعل الدولية كل على حدى يؤدي إلى محاولة فهم طبيعة العلاقات الدولية والتفاعلات الحاصلة في النظام الدولي.

وتم استخدامه إجمالاً للحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد عليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ داخل أو ما بين الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والتعاون¹، فتوافق المنهج مع التحليل السياسي الكمي حيث قام رومل، ويلكنفيلد، عازار وشميدت باستخدامه قصد تحديد طبيعة العلاقات المترابطة بين متغيرات السلوك الخارجي بأبعاد تتعلق بالخصائص القومية والصراع الداخلي من خلال جمع معلومات دقيقة عن متغير محدد ووضع جملة من المؤشرات والمقاييس تركز على مجموعة من المتغيرات من أجل اختبار وجود علاقة سببية ذات معنوية إحصائية².

¹ محمد عبيدات، منهجية البحث العلمي (عمان، الجامعة الأردنية، 1999) ص 57.

² معتز بالله عبد الفتاح، التحليل السياسي الامبريقي (القاهرة، مكتبة الآداب، ط.1، 2007) ص.27.

تحدد القيمة العلمية للمنهج من خلال إعطائه السند في تزويد للباحث بالمدرجات التي تدخل في تنظيم العوامل المرتبطة ببعض الظواهر المتشابكة في موضوع المشكلة¹.

يتم عرض البيانات وفقا للمنهج باستخدام كافة البيانات المرتبطة بالماضي والحاضر والتي تساعد على تفسير الظاهرة كما هي عليها في وقت إجراء الدراسة².

أدوات تحليل البيانات: تقتضي الإجابة عن المشكلة البحثية واختبار الفروض العلمية جمع المعطيات والبيانات الضرورية التي تؤكد أو تنفي المقولات النظرية التي تم الإقرار بها .

يعتبر أسلوب تحليل المضمون **content analysis** من بين الأساليب الملائمة في جمع البيانات وتحليلها لما يتيح من قدرة على ضبط وتحديد مخرجات السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية معبر عنها في شكل أفعال وأقوال يقتضي معرفة محتواها واستنباط اتجاهاتها تحليل ما تحويه³، وأسلوب تحليل المضمون كما يعرفه برلسون: " أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال"⁴ باعتبار السلوك الاتصالي العلني للقائمين على أداء السياسة الخارجية يعبر عن مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات، الجمل، الرموز، الصور وكافة الأساليب التعبيرية⁵.

يمثل تحليل المضمون أداة هامة للكشف عن أهداف ونوايا المرسل وطريقته في التفكير وطرق استشهاد ودفاعة عن فكرته⁶.

يندرج أسلوب تحليل المضمون ضمن الدراسات التي تعتمد التحليل الكمي، الاحصاء والقياس وهو ما يمكن من تزويدنا بمعلومات وبيانات ومعطيات كثيرة، مما يُبعد التقديرات الذاتية ويضمن تحقيق الدقة والضبط في معالجة التعقيد الذي يميز الظاهرة موضع التحليل⁷.

7- الدراسات السابقة:

انصرف البحث في الموضوع إلى عنصرين أساسيين تعلق الأول بالبحث عن الإطار النظري المناسب للدراسة والذي يمكن من فهم أفضل للموضوع، خصوصا وأن ميدان السياسة الخارجية بتشعباته وتداخل أطر تحليله يقتضي الاهتمام بالإطار النظري بشكل كبير، وعلى هذا الأساس وبعد

¹ مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي (عمان، مؤسسة الوراق، 2000) ص 136 .

² عبيدات، مرجع سابق، ص 77

³- Klaus Krippendoff, **content analysis M an introduction , to its methodology**(Beverly hills M sage publications ,1980) p.21

⁴ شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر، دار هومة، ط2، 2005) ص 230

⁵ حامد عبد الماجد، مرجع سابق، ص 222

⁶ عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 90

⁷ عبيدات، مرجع سابق، ص 153

الاطلاع على مختلف الأطر النظرية والتي تقع ضمن مجموعة من النظريات العلمية، ارتأينا العمل باقتراب الدور مع محاولة حصر لمجموعة الدراسات التي اهتمت بالاقتراب وكانت كتابات كال هولستي بمثابة المصدر المعتمد، تبعه مراجع تعتمد كثيرا عليه أهمها كتابات محمد السيد سليم وسفيان صخري .

فيما عني العنصر الثاني بالسياسة الخارجية الجزائرية كواقع عملي، الذي لم يأخذ من الاهتمام الأكاديمي الشيء الكثير حيث أن جل ما كتب حولها خصوصا خلال الفترة الزمنية التي يعالج فيها الموضوع قليل، حيث كان مُنطلق الاهتمام بالموضوع من خلال البحوث التي أشرف عليها "لوي مارتيناز" Luis Martinez والتي شملت دراسات حول موقف كل دولة مغاربية من العمل التكاملي المغربي وبالأخص الدراسة المعنونة ب: "الجزائر، اتحاد المغرب العربي والتكامل الإقليمي" **I'Algérie , l'union de Maghreb arabe et intégration régionale** والتي أنجزت بالتعاون بين معهد الدراسات والبحوث الدولية بباريس Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (CERI) Paris والمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة Institut National des Etudes Stratégiques et Globales (INESG).

كما وجدت العديد من البحوث من رسائل ماجستير تناولت السياسة الخارجية الجزائرية عموما والسياسة المغاربية للجزائر ودورها على الصعيد المغربي، فمنها من اهتمت بأثر العوامل الشخصية أو الداخلية أو الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية لكن يبقى دائما انعدام المصادر يشكل عائقا كبيرا في بناء بحوث أكاديمية جادة حول السياسة الخارجية الجزائرية مثلها مثل كل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث.

8- خطة الدراسة : ستقسم الدراسة إلى أربعة فصول كمايلي:

يجوي الفصل الأول الإطار النظري للدراسة بما يشمل من تحديد للمفاهيم التي تركز عليها الدراسة(السياسة الخارجية، الدور الوطني، المصلحة الوطنية، البيئة النفسية والنظام الإقليمي) وتعريف باقتراب الدور باعتباره الإطار التحليلي المعتمد في الدراسة ومن ثمة استعراض مسار تحليل السياسة الخارجية وفقا لاقتراب الدور.

أما الفصل الثاني فتناول المحددات الموضوعية التي تضبط السياسة الخارجية الجزائرية، مشتملة على سياقات أربع تشكل المحاور التي تتحكم في مسار السياسة الخارجية سواء في عمليات

صياغتها أو أدائها، بما يعطي لمحة عن حجم ماهو متاح لصانع السياسة الخارجية في استغلال الفرص التي تتيحها هاته العوامل والعقبات التي تفرضها كذلك.

أما الفصل الثالث فتناول توجهات السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من دراسة البنية المؤسساتية والنفسية للأجهزة والقيادات التي تشرف على صناعة السياسة الخارجية، مع توضيح للأهداف التي برمجتها والأدوار التي أقرت القيام بها على الصعيد المغربي عموما وتجاه تونس والمغرب خصوصا.

لنتهي في الفصل الرابع إلى محاولة حصر للسلوكيات التي قامت بها الجزائر في سبيل أداء سياستها الخارجية المغربية انطلاقا من التركيز على دراسة حالتها المغربية وتونس لما لهما من الأهمية البالغة في رسم سياسة الجزائر المغربية، مع مراعاة كذلك من جانب موضوعي مدى توافق البرامج والمخططات التي سطرت مع الأداء الذي يظهر في مجموعة من السلوكيات والخطوات.